والسؤال، ماذا في خطة رابين ؟ ومن هو المقصود فيها ؟

قال احدهم، رداً على هذا السؤال، ان رابين يوجّه مشروعه الى عنوان غير معروف، وربما «ليس له وجود بالمطلق»؛ ذلك ان رابين يخاطب سكان الاراضي المحتلة الذين لا يملكون تنظيمات سياسية معترف بها بسبب السياسة الاسرائيلية المتّبعة منذ سنوات طويلة؛ وكل من اعتبر ممثلاً للسكان «تم طرده، أو وضع قيد الاعتقال الاداري. فمن هو الذي ينتظر منه رابين ان يردّ على مقترحاته ؟» (مارك غيفن، **عل همشمار**، ٢٣/١/١٩٨٩).

يقوم مشروع رابين على أربعة أسس: وقف الانتفاضة وتثبيت الهدوء؛ وبعد ذلك تجرى انتخابات لممثلي السكان، حيث يمنحون بعدها «الحكم الذاتي والاداري الموسّع»؛ وبعد فترة من الاستقرار، يتمّ ربط الحكم الذاتي باتحاد فيدرالي مع الاردن، أو مع اسرائيل. ونقطة الانطلاق، في خطة رابين، هي «عودة النظام الى سابق عهده، وهو ما لم ينجح وزير الدفاع في تحقيقه طيلة سنة ونيّف، على الرغم من قوة الجيش الاسرائيلي...

«ويتمسك سكان [الضفة الفلسطينية] بالدرجة التي يسمح لهم فيها بالتعبير... [بالقول] ان لديهم تمثيلاً معتمداً هو م.ت.ف. ولكن رابين، مثله مثل الحكومة الحالية، لا يريد ان يسمع اسم م.ت.ف. وقد جاءت عملية الانتخابات، التي يخترعها رابين، من اجل نبذ م.ت.ف. واستبدالها بـ ' تمثيل بديل ' ، ويحصل كل هذا في بداية العام ١٩٨٩، في الوقت الذي غيّرت م.ت.ف. مواقفها، وحصلت على اعتراف دولي شبه كامل، بما في ذلك اعتراف الولايات المتحدة التي تجري مع المنظمة اتصالات رسمية ودائمة.

«لقد كان بالامكان اعتبار مشروع رابين مناورة بارعة لو حقق هدف استبدال م.ت.ف. بتمثيل آخر للفلسطينيين. ولكن اسحق رابين يناور في فراغ. فليس لديه، ولن يكون لديه، شركاء في الانتخابات، التي يعتبر من أول اهدافها ابعاد م.ت.ف. من على المسرح السياسي، وحرمانها من الاعتراف الذي حصلت عليه من دول العالم، وبصفة خاصة من قبل الفلسطينيين أنفسهم» (**المصدر نفسه**).

وسؤال آخر، لماذا يطرح رابين مشروعه، مع ادراكه، مسبقاً، انه لا يملك الحد الأدنى من النجاح ؟ بدون شك، ان وزير الدفاع قد وصل الى طريق مسدود في محاولته تحطيم الانتفاضة؛ «ويبدو المشروع السياسي كمحاولة لموازنة الاستخدام المفرط للقوة مع طرح بديل سياسي» (داني روبنشتاين، **دافار**، ٢٤/١/١٩٨٩).

ولاحظت الأوساط الاسرائيلية ان بعض المسؤولين الاسرائيليين بدأ يتحدث، رسمياً، عن «عدم الارتياح» ازاء العدد المتزايد من الضحايا، وبصفة خاصة تلك التي تقع بين الاطفال والشبان. وان ما يدعى «تعليمات فتح النار» لم يقلّص عدد الضحايا، بل انه زادها. وأضافت الاوساط تلك، ان مشروع رابين حظي ببعض ردود الفعل الايجابية في دوائر الليكود، وسألت ما هو وجه الغرابة في ذلك، طالما انه لم يتضمّن كثيراً من «مبادىء حزب العمل التي دخل الانتخابات على أساسها، كحزب يبشّر بالسلام بدلاً من تكتل الليكود [؟]» (غيفن، **مصدر سبق ذكره**). ورأت الاوساط نفسها ان ما يجعل خطة رابين فاشلة، هو ان هذه الخطة، او ما يشابهها، كان يجب ان تطرح قبل الانتفاضة، وقبل ان تخلق الانتفاضة وضعاً جديداً في «المناطق [المحتلة] وعلى الساحة السياسية». وأكدت ان الخطة تشابه الخطط الاخرى التي تطرح للاستهلاك الداخلي، وهي لا تبدو جديّة، بسبب ان وزير الدفاع يعرضها «كاقتراح شخصي، او مجرّد تفاصيل، دون ان تكون معتمدة من قبل الحكومة، أو على الاقل من قبل رئيس الحكومة، او القائم بأعماله، أو وزير خارجيته» (روبنشتاين، **مصدر سبق ذكره**). والاعتبار الأهم الذي يجعل مشروع وزير الدفاع سلبياً هو ان الانتفاضة «اصبحت تشكّل وضعاً ثابتاً في المناطق [المحتلة] التي يؤيد معظم سكانها م.ت.ف. ويخلصون لها. وما كان سابقاً في متناول اليد، يُشَك في ان يكون مضموناً اليوم. فبدون تدخّل م.ت.ف. لن يكون هدوء، ولن تتحقّق التسوية. وهذا الكلام ليس مريحاً للكثيرين بكل تأكيد، لكنه الحقيقة» (**المصدر نفسه**). وان اتباع أي طريق آخر معناه رغبة اسرائيلية في «ادامة الصراع، والدخول، مجدداً، في قمع الشبان من راشقي الحجارة في المناطق [المحتلة] مع خطر الدخول في حرب شاملة في المستقبل المنظور» (يشعياهو بن ـ بورات، **يديعوت احرونوت**، ٢٠/١/١٩٨٩).